

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء

السد العالي في مصر

(١٩٥٦-١٩٥٢)

The United States' Position on the Construction  
of the High Dam in Egypt (1952-1956)

أ. م. د. خنساء زكي شمس الدين

كلية التربية المفتوحة



١. م. د. د. خنساء زكي شمس الدين

### المُلخَص:

إن فكرة إنشاء السدود للسيطرة على مياه فيضان نهر النيل وإمكانية الاستفادة منها ظلت تراود العديد من الحكومات المصرية على مر العصور، إذ حاول محمد علي باشا، إقامة بعض السدود والقناطر للتحكم في جزء من مياه الفيضان للاستفادة منها في مشروعات الري استمرت حتى مطلع القرن العشرين إذ تم إنشاء خزان أسوان عام ١٩٠٢، لكن على الرغم من تلك الجهود ظلت نسبة كبيرة من مياه الفيضان تفقد في البحر الأبيض المتوسط دون الاستفادة منها، مما دعا للتفكير في إنشاء خزان آخر بطاقة تخزينية أكبر من طاقة تخزين خزان أسوان عرف باسم السد العالي تمييزاً له عن خزان أسوان للاستفادة من مياه الفيضانات و توفير المزيد من المياه لزيادة وتوسيع رقعة الأراضي الزراعية إضافة إلى توليد الطاقة الكهرومائية، إلا أن فكرة إنشاء السد العالي في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين؛ لم يتبلور في شكل مشروع قابل للتنفيذ إلا بعد ثورة تموز عام ١٩٥٢.

اجريت الدراسات والتقديرات التخمينية لبدء اتخاذ الخطوات التنفيذية لإنشاء مشروع السد العالي الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية للاستعداد في المساهمة في توفير جزء من العملات الأجنبية التي تطلبها المشروع عن طريق تقديمها منحة لمصر في نهاية عام ١٩٥٥ بالاشتراك مع بريطانيا إلى جانب مساهمة المصرف الدولي، وفق شروطها على أمل أن تحقق أهداف تخدم مصالحها ليس في مصر فحسب؛ بل على مستوى الشرق الأوسط، في ظل سياسة تسابق القوى العظمى للسيطرة على المناطق الحيوية في غضون سنوات الحرب الباردة. رفضت مصر الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية وسرعان ما أيقنت الإدارة الأمريكية تعذر تحقيق ما رمت إليه من وراء مشاركتها في هذا المشروع، مما حدى بها لسحب عرضها في مدة قصيرة لا تزيد على عدة أشهر، متذرة

بأسباب ادعت فيها عدم استطاعت مصر بسبب ضعف اقتصادها وعدم قدرتها في اكمال المشروع وانعكاساته على الشعب المصري، وقد تعرضت الولايات المتحدة الامريكية لانتقادات حتى من بعض الأمريكيين أنفسهم، وما تلي ذلك من تأميم مصر لشركة قناة السويس.

جاء هذا البحث ليميط اللثام عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من بناء السد العالي، إذ قُسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة، تطرق المحور الأول إلى دوافع بناء السد العالي عقب قيام ثورة تموز ١٩٥٢، بينما تناول المحور الثاني الموقف الأمريكي من بناء السد العالي، وتأثير ذلك على طبيعة العلاقات مع مصر، وأسباب سحب المشاركة الأمريكية في تمويل مشروع السد، في حين ركز المحور الثالث إلى دراسة الموقف الأمريكي من اعلان مصر تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦.

**الكلمات المفتاحية:** الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، السد العالي.

## **The United States' Position on the Construction of the High Dam in Egypt (1952-1956)**

### **Abstract:**

The idea of constructing dams to control the Nile River's floodwaters and the potential for benefiting from them has preoccupied numerous Egyptian governments throughout history. Muhammad Ali Pasha attempted to build some dams and barrages to control a portion of the floodwater for use in irrigation projects, efforts which continued until the beginning of the twentieth century with the construction of the Aswan Reservoir in 1902. However, despite these efforts, a significant portion of the floodwaters continued to be lost into the Mediterranean Sea without being utilized. This prompted the consideration of building another dam with a greater storage capacity than the Aswan Reservoir, known as the High Dam to distinguish it from the Aswan Reservoir. The goal was to utilize the floodwaters, provide more water to increase and expand agricultural land, and additionally generate hydroelectric power. However, the idea of building the High Dam in the second half of the 1940s did not

materialize into an executable project until after the July Revolution of 1952.

Studies and preliminary estimates were conducted to begin taking executive steps for the High Dam project. This led the United States to prepare to contribute a portion of the foreign currency required for the project by offering a grant to Egypt at the end of 1955, in cooperation with Britain and alongside a contribution from the World Bank, according to their terms. Their hope was to achieve objectives serving their interests not only in Egypt but across the Middle East, amidst the policy of superpowers competing for control over strategic regions during the Cold War years. Egypt rejected the conditions set by the United States, and the American administration soon realized that its aims for participating in the project were unattainable. This led it to withdraw its offer within a short period of no more than a few months, using pretexts claiming Egypt's inability, due to its weak economy, to complete the project and citing its negative repercussions on the Egyptian people. The United States faced criticism even from some Americans themselves, followed by Egypt's nationalization of the Suez Canal Company.

This research aims to shed light on the United States' stance regarding the construction of the High Dam. The research is divided into three main sections: the first section addressed the motivations for building the High Dam following the July 1952 Revolution; the second section dealt with the American position on the construction of the High Dam, its impact on the nature of relations with Egypt, and the reasons for the withdrawal of US participation in financing the dam project; while the third section focused on studying the American stance regarding Egypt's announcement of the nationalization of the Suez Canal on July 26, 1956.

**Keywords:** United States, Egypt, High Dam.

المقدمة:

شكّلت العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية واحداً من أهم المواضيع التي أعدت لها دراسات مستفيضة، فمع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في عالمنا

وبشكل جلي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، بدأ تأثيرها الواضح يأخذ مداه على مجمل الأحداث الدولية، ودورها يتنامى أكثر من ذي قبل في تخطيط وتنفيذ العديد من السياسات التي شملت المنطقة العربية مثلما شملت باقي مناطق وشعوب العالم. ومصر بلا شك واحدة من أهم بلدان المنطقة العربية، نظراً لما تمثله من أبعاد عديدة، منها الثقل السكاني الذي لازال يمثل المستوى الأعلى في عالمنا العربي، والبعد الثقافي والإنساني العميق الذي جعله يتميز على العديد من بلدان وشعوب المنطقة حتى غير العربية منها. لذا، كانت محط أنظار الكثيرين ممن اهتموا بالمنطقة وتطلعوا إليها على مدى قرون عديدة، ويكفي هنا وكدليل على ما أوردناه ان تلقي نظرة عاجلة على التاريخ الحديث والقريب لهذا البلد الذي تزاحم العديد من القوى الأوروبية وغيرها للسيطرة عليه، وبدافع مغريات عدة أهمها الموقع الاستراتيجي الذي ميز صراع كل من الفرنسيين والبريطانيين نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

#### إشكالية البحث:

تكمن الإشكالية في طبيعة الموقف الأمريكي من مشروع السد العالي (١٩٥٢-١٩٥٦)، بالعوامل التي أسهمت في تشكيله وتغييره من القبول إلى الرفض، وما انعكس ذلك على العلاقات المصرية-الأمريكية؟  
والاسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى إعلان استعدادها للمساهمة في تمويل المشروع؟  
ثم تراجعت وسحبت عرضها للتمويل؟  
وكيف أثر هذا الموقف في مسار العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة؟  
وما انعكاسات هذه الأزمة على التوازنات الدولية في منطقة الشرق الأوسط؟  
الدراسات السابقة:

تتاولت عدة دراسات موضوع مشروع السد العالي والعلاقات المصرية-الأمريكية في خمسينيات القرن العشرين، من أبرزها:

- الدراسات التي ركزت على مشروع السد العالي كإنجاز وطني لمصر: اذ تتاولت تلك الدراسات الأبعاد الاقتصادية والتنموية للمشروع، مثل مؤلفات محمد حسنين هيكل،

وكتابات بعض المؤرخين المصريين الذين أبرزوا دور السد في تحقيق التنمية الزراعية والكهربائية.

- الدراسات التي تناولت العلاقات المصرية-الأمريكية في فترة الخمسينيات: وقد ركزت على التغيير في السياسات الأمريكية تجاه مصر، لاسيما بعد ثورة يوليو، ومنها أبحاث عربية وغربية تناولت دور اللوبي الإسرائيلي وضغوط الكونغرس في صياغة القرار الأمريكي.
  - الدراسات التي اهتمت بالبعد الدولي والإقليمي للأزمة: إذ ربطت بين موقف الولايات المتحدة من السد العالي وأحداث تأميم قناة السويس وأزمة ١٩٥٦، مركزة على التنافس الأمريكي-السوفيتي في المنطقة.
  - فضلا عن وثائق العلاقات الخارجية للولايات المتحدة (FRUS) التي وثقت المفاوضات بين الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر بشأن تمويل السد العالي، وتقديم تفاصيل حول المراحل المختلفة للمشروع. إلا انها كانت سرية ولم تنشر الا في سنوات متأخرة. على الرغم من تنوع تلك الدراسات، إلا أن معظمها عالج الموضوع بشكل جزئي، إما من زاوية اقتصادية أو سياسية عامة، ولم يُفرد دراسة متكاملة لموقف الولايات المتحدة من مشروع السد العالي ذاته بوصفه قضية محورية أثرت مباشرة في مسار العلاقات الثنائية. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في سد هذه الثغرة، من خلال تقديم رؤية شاملة تجمع بين الجانبين الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي.
- منهجية البحث:**

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، وذلك من خلال تتبع الأحداث والقرارات السياسية المتعلقة بمشروع السد العالي، وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في الموقف الأمريكي. كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لتوضيح السياق العام للعلاقات المصرية-الأمريكية بعد ثورة يوليو، إضافة إلى المنهج المقارن عند دراسة مواقف القوى الدولية الأخرى (بريطانيا، الاتحاد السوفيتي، البنك الدولي) تجاه المشروع.

وقد استند البحث إلى مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، شملت الوثائق الأمريكية والمصرية، والمذكرات الرسمية، والدراسات الأكاديمية الحديثة، فضلاً عن المقالات والدوريات المتخصصة في التاريخ الحديث والعلاقات الدولية.

### أولاً: دوافع بناء السد العالي:

عانت مصر على مدى سنوات طويلة من اختلال التوازن بين الموارد الاقتصادية وعدد السكان فيها، إذ فاقت معدلات النمو السكاني الزيادة في الموارد، ولما كانت مصر بلداً زراعياً بالدرجة الأولى ويشكل الإنتاج الزراعي نصيباً كبيراً في إجمالي الدخل القومي؛ لذا كانت أية تنمية اقتصادية تتطلب تنمية الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع، وقد قدرت مساحة الأرض الزراعية في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين بنحو ٦,٣ مليون فداناً الفدان = ٢٤٢٠٠ م<sup>٢</sup>، تعتمد ٦٠% منها في منطقة الدلتا على الري الدائم بينما الجزء الباقي معظمه يوزع ما بين الري الدائم وري الحياض - الري بإحاطة المحاصيل بحدود تتخذ شكل حوض مستدير أو مربع أو أي شكل آخر، وإيصال المياه مباشرة من قناة الإمداد أو من أي أحواض أخرى - وعليه، كانت ثمة ضرورة لزيادة رقعة الأرض الزراعية، لتحويل أراضي الحياض والمقدر مساحتها بـ ٧٠٠ ألف فداناً بالوجه القبلي - وهي المنطقة الممتدة من جنوب القاهرة وحتى أقصى جنوب مصر على طول نهر النيل - للري الدائم للاستفادة من زراعتها بأكثر من محصول على مدار العام، مما يستلزم توفير كميات أكبر من مياه النيل لتحقيق تلك الزيادة، لذا برزت الحاجة لزيادة التحكم في مياه فيضان النيل المتذبذبة من عام لآخر للاستفادة منها بأكثر قدر ممكن، إذ أن الخزانات التي كانت قائمة لم تكن تتمكن إلا من التحكم في ٢٠% من مياه الفيضان بينما ٨٠% منها كانت تضيع سدى في البحر الأبيض المتوسط، وقد تمثلت تلك الخزانات في خزان أسوان<sup>(١)</sup>، بمصر والبالغ طاقته التخزينية ٥ مليار م<sup>٣</sup> وخزان جبل الأولياء بالسودان بطاقة تخزينية قدرت بـ ٢ مليار م<sup>٣</sup><sup>(٢)</sup>.

تعود جذور فكرة إنشاء سد جديد إلى الجنوب من خزان أسوان إلى المهندس الزراعي المصري - يوناني الجنسية (أدريان دانيوس) Adrian Danino ١٨٨٧-١٩٧٦. عمل بوزارة الري المصرية - مستفيداً من الدراسات التي قامت بها وزارة الأشغال المصرية، إذ

استعان بالمعلومات الواردة بالجزء السابع من موسوعة حوض النيل التي أصدرها التفيتش العام لضبط النيل التابع لوزارة الأشغال عام ١٩٤٦، والخاصة بمختلف المشروعات المقترحة للتحكم في مياه نهر النيل للاستعانة بها في التوسع الزراعي وكافة التفاصيل المدعمة بالبيانات الاحصائية الدقيقة، إذ أتاحت تلك المعلومات والبيانات لدانينوس التفكير في إقامة سد كبير الارتفاع على مجرى نهر النيل عند الحدود المصرية الجنوبية لتخزين كميات هائلة من المياه لضمان تصرف ثابت علي مدار السنين لري أراضي جديدة ولتوليد قوة كهربائية كبيرة وحماية البلاد من مخاطر موسم الفيضان أو الجفاف فضلاً عن تحسين طرق الملاحة النهرية<sup>(٣)</sup>.

نتيجة ذلك، وضع دانينوس في عام ١٩٤٧، الخطوط العامة للمشروع معتمداً إلى وجود حوض طبيعي كبير جنوب أسوان قادر على الاحتفاظ بمياه الفيضان لعامين متتاليين عن طريق إنشاء خزان واحد قدر ارتفاعه بـ ١٠٠م بسعة تخزينية تصل إلى نحو ١٦٥ مليار م<sup>٣</sup>، ثم قام بالاتصال بالمهندس الايطالي (كاليولي) (Galioli) لإعداد التصميمات الهندسية اللازمة للمشروع، وبعد الانتهاء من تلك الدراسات في عام ١٩٤٨ قام بعرض المشروع على الحكومة المصرية<sup>(٤)</sup>.

تعددت الآراء حول اتخاذ حكومات ما قبل ثورة تموز ١٩٥٢، خطوات نحو تنفيذه، رأى البعض أنه على الرغم من إجراء الدراسات لآراء دانينوس الخاصة بالمشروع؛ بيد أن البيروقراطية الإدارية آنذاك حالت دون اكتراث تلك الحكومات به، في حين عزى البعض الآخر السبب إلى إخفاق الحكومات المصرية في الحصول على قرض من (مصرف التصدير والاستيراد الأمريكي (Export-Import Bank of the United States (EXIM)، للمساهمة في تمويل المشروع<sup>(٥)</sup>. سواء صحت تلك الآراء أم تلك فالنتيجة أن المشروع لم يرى النور حتى قيام ثورة ١٩٥٢.

في ضوء ذلك، دعيت حكومة الثورة منذ قيامها للاهتمام بمشروع السد وبدء الخطوات لدراسة إمكانية تنفيذه، فعقب قيام الثورة بمدة قصيرة قام دانينوس وكاليولي كل على حده، بتقديم اقتراحاً لإقامة مشروع السد العالي لحكومة الثورة. ونظراً لأن تلك الحكومة كانت

تهدف منذ البداية لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في البلاد، أيقنت أن النجاح في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي المزمع إصداره لا يتحقق عن طريق إعادة توزيع الملكية الزراعية فقط؛ بل يحتاج إلى زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع الزراعي، والذي يتطلب توفير كميات أكبر من المياه. كما أن رغبتها في تنشيط القطاع الصناعي وإدخال صناعات جديدة يتطلب توفير مصدر لتوليد طاقة كهربائية كبيرة، بهدف إيجاد توازن بين الإنتاج الصناعي والزراعي بالنسبة لإجمالي الدخل القومي، للتخلص إلى حد ما من الصبغة الزراعية التي اتسم بها الاقتصاد المصري وما ترتب على ذلك من زيادة الدخل القومي وتوفير فرص عمل أكبر في المجالين الزراعي والصناعي<sup>(٦)</sup>.

ونظراً لأهمية مشروع السد بالنسبة للاقتصاد المصري أولته الحكومة اهتماماً كبيراً، وبدأت في إجراء المراحل الأولية الخاصة بالدراسات العملية تمهيداً لإنشائه في نهاية عام ١٩٥٢، إذ وقع اختيار الحكومة على بعض الشركات الألمانية الغربية التي عهدت إليها إجراء الدراسات الخاصة لاختيار الموقع المناسب لإنشائه وتحليل التربة ووضع التصميمات التفصيلية للمراحل التنفيذية للمشروع وفي نيسان عام ١٩٥٣، في الوقت نفسه، عرضت الحكومة المصرية على هيئة استشارية هندسية دولية ما توصلت إليه تلك الشركات من أبحاث، إلا أن الهيئة الدولية أوصت بإجراء المزيد من الدراسات، فقامت الشركات الألمانية باستكمال الدراسات المطلوبة وانتهت من إعدادها في تموز ١٩٥٤، وأثناء قيام الشركات الألمانية بدراسة المشروع دارت مشاورات بين مسؤولي قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية حول مشروع السد العالي المقترح للتنمية الاقتصادية المصرية باعتباره من أفضل المجالات التي يمكن لأمریکا تقديم العون فيها لمصر لما له من تأثير فعال سياسي ونفسي إلى جانب تأثيره الاقتصادي، وتعد تلك أولى الخطوات لعلاقة أمريكا بمشروع السد العالي بعد الثورة<sup>(٧)</sup>.

في آب عام ١٩٥٤ دعت الحكومة المصرية هيئة دولية أخرى، تكونت من ثلاثة خبراء استشاريين أحدهما فرنسي واثنان أمريكيان لمراجعة وتقييم ما انتهت إليه الشركات الألمانية من دراسات، فسافرت الهيئة إلى أسوان لدراسة المواقع التي تم اختيارها لإنشاء السد على

الطبيعية، وتشاوروا مع المسؤولين والخبراء المصريين وأعضاء بعثة العمليات الفنية الأمريكية التابعة لـ(برنامج النقطة الرابعة). Point Four Program<sup>(٨)</sup> وانتهت الهيئة الدولية التي كلفتها الحكومة المصرية بدراسة المشروع بوضع تقرير أثبتت فيه سلامة المشروع من الناحية الفنية وضرورة الإسراع في البدء في إنشائه، لأن أي تأخير سيزيد من تكاليفه في الوقت الذي تزيد فيه الكثافة السكانية في مصر مع ثبات الرقعة الزراعية وذلك مما يزيد من مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية.<sup>(٩)</sup>

في ضوء ذلك، قدرت التكاليف الإجمالية للمشروع بنحو مليار و ٣٠٠ مليون دولار يتعين أن تتضمن مبلغ ٤٠٠ مليون دولار بينما تتحمل مصر باقي المبلغ بالعملة المحلية. لذا، توجهت مصر إلى (المصرف الدول) World Bank<sup>(١٠)</sup> للمساهمة في تمويل جزء من العملات الأجنبية الخاصة بالمشروع، ففي كانون الثاني عام ١٩٥٣، أبلغ وزير المالية والاقتصاد المصري عبد الجليل ابراهيم العمري المصرف أن حكومته تشرع في إنشاء سد جديد على النيل لزيادة التحكم في مياهه، وفي آذار من نفس العام أعلن مدير المصرف الدولي أثناء زيارته لمصر أنه على استعداد للمساهمة في تمويل المشروع عن طريق تقديم قرض لمصر قد يصل إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولاراً، أو ما يوازيه بالعملات الأجنبية الأخرى. في غضون ذلك، أرسل المصرف في تشرين الثاني عام ١٩٥٤، بعثة من بعض ممثليه لدراسة المشروع من النواحي المالية والاقتصادية والفنية كافة، وذلك بخلاف ما قامت به مصر من دراسات كما قامت بدراسة أوضاع الاقتصاد المصري للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته في حال ما إذا وافق المصرف على تقديم قرض لمصر، فضلاً عن دراسة قدرتها على تدبير العملة المحلية للمشروع، وقد انتهت البعثة من دراستها في آذار عام ١٩٥٥ ولكن ظلت هناك مشاورات بين مسؤولي المصرف والمسؤولين المصريين إلى أن وضعت البعثة تقريراً في آب عام ١٩٥٥ أكدت فيه سلامة المشروع من النواحي كافة، ومع ذلك، بقت المشاورات مستمرة حتى تشرين الأول عام ١٩٥٥، مع بعثة أخرى أوفدها المصرف الدولي - بطلب من الحكومة المصرية، لمناقشة الشروط المقترحة من المصرف لتقديم مساهمته مع الهيئة الهندسية الاستشارية المعينة من هيئة السد العالي المسؤولة من

قبل الحكومة عن تنفيذ المشروع، كما دارت مشاورات أخرى في تشرين الثاني من العام نفسه بين وزير المالية المصري ومسؤولي المصرف، وحتى ذلك التاريخ لم يقدم المصرف تأكيدات للتعهد بتقديم قرض لمصر لتمويل مشروع سد النهضة<sup>(١١)</sup>.

### ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء السد العالي:

حتى أواخر عام ١٩٥٥ لم تتوصل مصر إلى اتفاق نهائي مع المصرف الدولي حول تقديم قرض لها، لذا، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة تقديم عرض لمصر للمساهمة في تمويل المشروع بالاشتراك مع بريطانيا والمصرف الدولي، وقد تعددت الدوافع التي دعت الإدارة الأمريكية للتفكير في ذلك، جاء في طبيعتها أنها رأت أن مشاركتها في تمويل مشروع السد العالي يمكنها من تحقيق نوع من التوازن لصفقة الأسلحة التشيكية<sup>(١٢)</sup>، التي عقدتها مصر، والتي أحدثت تغييراً في استراتيجية الحرب الباردة بين الشرق والغرب حيال منطقة الشرق الأوسط، إذ أعطت للاتحاد السوفيتي كسباً على حساب الغرب وكسرت احتكار السلاح الغربي لمصر، وذلك يمكن أن يتخذ سابقة لدول عربية أخرى لتحذوا حذو مصر في التعاون مع دول أوروبا الشرقية، فضلاً عن اعطاء الاتحاد السوفيتي فرصة للوصول للمياه الدافئة الذي هو أحد أحلامها القديمة<sup>(١٣)</sup>.

وبهذا الصدد، صرح وزير الخارجية الأمريكي (جون فوستر دالاس) John Foster Dallas ١٩٥٣-١٩٥٩<sup>(١٤)</sup>. أن المساعدة في انشاء مشروع السد تهدف إلى السلام والبناء، بينما صفقة الأسلحة تعمل على إثارة الحرب والتدمير، إذ أن مشروع السد سيعود بالفائدة على الاقتصاد المصري ومن ثم على الشعب المصري وما سيحدثه ذلك من نشر دعاية للولايات المتحدة بأنها تساعد الدول النامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١٥)</sup>.

ثمة دوافع أخرى شجعت أمريكا للمشاركة في المشروع، منها ما أورده السفير الأمريكي بالقاهرة (ريموند آرثر هير) Raymond Arthur Hare ١٩٥١-١٩٩٤ في تقاريره لوزارة خارجيته من أن أهم مجال تتعرض فيه المصالح الأمريكية للمنافسة في مصر من قبل الاتحاد السوفيتي هو المجال الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بمشروع السد العالي، وأعلن أن الأخيرة قد عرضت على مصر المشاركة في مشروع السد باستعدادها لتقديم قرض سخي

لتنفيذ المراحل الأولى من المشروع قيمته ٤٠٠ مليون روبل يغطي كل احتياجات مصر لهذا المشروع من العملات الأجنبية بفائدة ٢% يسدد على مدى ثلاثين عامًا، مقابل القطن المصري وبعض الصادرات المصرية الأخرى على أن يتم تنفيذ المشروع عن طريق المهندسين السوفييت، ورغم أن الغرب قد كون اسهم في تأسيس حلف بغداد<sup>(١٦)</sup>. ليكون طوق أمني ضد التدخل السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط، فإن قبول مصر ذلك العرض إلى جانب اتمام عقد صفقة الأسلحة التشيكية سيتمكن السوفييت من الوصول إلى قلب العالم العربي ما يعرض المصالح الأمريكية للخطر ليس في مصر فحسب؛ بل في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام<sup>(١٧)</sup>.

بناء على ذلك، طالب السفير الأمريكي بالقاهرة من الإدارة الأمريكية أن تسعى جاهدة لمساعدة مصر في ذلك المشروع وتحث المصرف الدولي بما لها من نفوذ على قبول إقراض مصر للمساهمة في تمويل المشروع، -لاسيما أن مصر طلبت مساهمة المصرف بذلك منذ أكثر من عامين - مستثمرة تجاه المسؤولين المصريين وعلى رأسهم الرئيس جمال عبد الناصر<sup>(١٨)</sup>، تفضيل اتمام المشروع بمساعدة المصرف الدولي والدول الغربية وعدم اكتراثهم في ذلك الوقت بالعرض السوفيتي الذي لم يتم دراسته أو الرد عليه، وإزالة الشكوك التي تُثار في مصر حيال مساهمة الغرب في المشروع، نتيجة لبعض الآراء التي تشير إلى أن ما أحدثته صفقة الأسلحة التشيكية من توتر في علاقات مصر مع الغرب بعض الشيء قد يعرقل مساهمة الغرب في المشروع<sup>(١٩)</sup>.

ويبدو أن الولايات المتحدة قد فكرت في أن مساعدتها لمصر في هذا المشروع الكبير يجعلها تعتمد أكثر على الغرب، ومن ثم يمكن أن تحد من سياسة مصر الحيادية المناهضة للأحلاف الغربية في منطقة الشرق الأوسط أو على الأقل يقلص من سياستها المتعارضة مع السياسة الأمريكية في المنطقة.

في السياق نفسه، أوضح أحد مستشاري وزارة الخارجية الأمريكية من أن انشغال مصر في مشروع ضخم كمشروع السد والذي قد يستغرق إنشاؤه - طبقا للتقديرات الأمريكية - ما يزيد على عشر اعوام، وتكريس كل جهودها في غضون تلك المدة لذلك المشروع،

سيثنيها عن التفكير في القيام بأي حملة عسكرية وبالتالي يوفر نوع من الاستقرار والأمن في مصر ، كما ان ارتباط مصر بسداد مبالغ كبيرة تصل إلى ما يوازي ١٠٠ مليون دولاراً بالعملة المحلية فضلاً عن سداد القروض الأجنبية يتعذر معه توفير فائض لديها للتفكير في شراء أسلحة من الكتلة الشرقية أو من غيرها وربما تكون صفقة الأسلحة التشيكية هي الأولى والأخيرة من نوعها (٢٠).

علاوة على ذلك، فإن دوافع الولايات المتحدة للمساهمة في تمويل المشروع تخدم المعسكر الغربي ككل، وفي الوقت نفسه، تتفق مع النهج البريطاني، بيد إن للأخيرة لها دوافعها الخاصة، إزاء قبولها المشاركة مع أمريكا والمصرف الدولي في تمويل المشروع ، إذ شعرت بريطانيا بأنه في حالة تمكن الاتحاد السوفيتي توفير العملات الأجنبية للمشروع سيتيح للخبراء السوفييت التوغل لأعوام طويلة - مدة بناء السد - ليس في الشرق الأوسط فحسب؛ بل من المحتمل أن تتجه جنوباً إلى السودان ومنها إلى أثيوبيا وكينيا وأوغندا، وبذلك تهدد المستعمرات البريطانية في قلب أفريقيا ، بتوغل الشيوعية إليها . وبالتالي تتأثر المصالح البريطانية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في أفريقيا (٢١).

نتيجة ذلك، عرضت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في منتصف كانون الأول عام ١٩٥٥ ، تقديم منحة لمصر قدرت به ٢٠٠ مليون دولار لتمويل المشروع، إذ بلغت حصة الولايات المتحدة بـ ٧٠% بينما كانت حصة بريطانيا ٣٠%، ولم تتعهد الدولتين في ذلك التاريخ إلا بتقديم ٧٠ مليون دولار من ذلك المبلغ ، للمساهمة في المراحل الأولى من بنائه والمقرر تنفيذها أثناء أربع إلى خمس أعوام، والتي تشمل إقامة سد لحجز المياه لوضع الأساس لهيكل السد الرئيس، وشق قنوات التحويل والأعمال التكميلية، إذ تتحمل أمريكا من هذا المبلغ ٥٤,٦ مليون دولاراً وبريطانيا ١٥,٤ مليون دولاراً ، وقد استندت الدولتان عرضهما ذلك على أساس أن تتم موافقة المصرف الدولي على المساهمة في توفير باقي العملات الأجنبية المطلوبة، وأن الأموال التي ستقدمها الحكومتان لمصر ستتاح لها عن طريق المصرف الدولي ويتم الانفاق منها تحت إشرافه بموجب ترتيبات واتفاقات مكتوبة بين

الحكومة المصرية والمصرف ، وأن يتم اختيار المتعاقدين لبناء المرحلة الأولى من السد - التي تتطلب عملات أجنبية - عن طريق مناقصات دولية<sup>(٢٢)</sup>.  
يبدو أن الدولتين لم تلتزمان بتقديم تعهد بباقي المبلغ - ١٣٠ مليون دولاراً - للمساهمة في المراحل التالية للمشروع؛ بل وضع تحت موافقة التخصيصات السنوية للأجهزة التشريعية في كل منهما، وقد بررتا ذلك بأنهما لا يستطيعا تخصيص المبلغ بالكامل منذ البداية وفقاً لقوانينهما التشريعية<sup>(٢٣)</sup>. ويبدو ان تلك الدول ارادت استخدام التمويل كورقة ضغط للتأثير على السياسة المصرية، والتأكد من أن مصر تتبع سياسة لا تتعارض مع الغرب.

وعقب قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتقديم عرضهما المشترك للمساهمة في مشروع السد، وافق المصرف الدولي في ١٦ كانون الأول ١٩٥٥، على المساهمة في تمويل الجزء الباقي من احتياجات مصر من العملات الأجنبية، وأرسل خطاب للحكومة المصرية باستعداده منحها قرضاً في (حدود ٢٠٠ مليون دولاراً)، تضمن ذلك الخطاب بعض الشروط التي لم تقبلها مصر، إذ عدتها تدخلاً في شؤونها الاقتصادية والتي تمثلت أهمها في أن يقوم المصرف بالإشراف على وضع الاقتصاد المصري طوال مدة سداد القرض لضمان وفاء مصر بالتزاماتها. فضلاً عن التدخل في خطط الاستثمارات المصرية للتأكد من قدرتها توفير العملات المحلية للمشروع، كما اشترط ألا تعقد مصر طوال مدة السداد أي قروض أجنبية وأن تتم الموافقة على عقد القرض من برلمان مصري منتخب<sup>(٢٤)</sup>.

من جانبه، أوضح الرئيس عبد الناصر "أن شروط المصرف الدولي مجحفة، وإذا وافقت عليها الحكومة فأنها لا شك ستعرض للنقد، لاسيما من المناهضين لحكومة الثورة، مما قد يؤثر على النظام الحاكم نفسه، إذ أن المصريين لديهم توجس اتجاه الديون الأجنبية منذ عهد (الخدوي إسماعيل) والتي تسببت في اخضاع مصر لرقابة مالية أجنبية وكان من نتائج الاحتلال البريطاني لمصر" <sup>(٢٥)</sup>.

وبإعلان مصر رفضها لشروط المصرف دارت مناقشات مطولة بين مسؤولي المصرف والحكومة المصرية، لتضييق هوة الخلاف بينهما والوصول إلى الحد الأدنى من

الشروط التي يمكن أن تقبلها مصر، وفي شباط عام ١٩٥٦ توصلت الحكومة المصرية والمصرف إلى تفاهم على بعض النقاط التي يمكن أن تُتخذ كأساس لمساهمة المصرف في المشروع، إذ قبلت الحكومة المصرية أن يقوم المصرف بالإشراف عن طريق هيئة استشارية على وضع مصر الاقتصادي ، بمقابل تخفيض سعر الفائدة الذي كان مقرراً على القرض المزمع عقده من ٥,٥% إلى ٥%، كما حصلت تعهد يضمن التزام المصرف بالاستمرار في المشاركة في المشروع . كما أبلغت مصر مسؤولي المصرف أنها في طريقها لتكوين هيئة تشريعية منتخبة تحل محل البرلمان<sup>(٢٦)</sup>.

لم يستمر العرض الأمريكي - البريطاني المشترك للمشاركة في تمويل مشروع السد إلا لبضعة أشهر، إذ ما لبثت أن قررت الدولتان سحب عرضهما ، ويعزى ذلك لعدة عوامل أهمها إخفاق الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (داويت دافيد أيزنهاور Dwight Eisenhower ١٩٥١-١٩٥٢)<sup>(٢٧)</sup> ، في إقامة صلح بين العرب و(إسرائيل) عن طريق مصر مقابل المساهمة في مشروع السد، إذ أرسل الرئيس أيزنهاور مبعوثاً شخصياً له وهو (روبرت برنارد أندرسون Robert Bernerd Anderson 1910-١٩٨٩) . للقيام برحلات مكوكية ما بين مصر و(إسرائيل) لإبلاغ وجهات نظر كل حكومة للأخرى، وقد عرض عبد الناصر مطلبين ليكونا أساساً لأي تسوية تعقد بين الجانبين.

أولهما: يتعلق بضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني على أرضه ولتسهيل هذه المهمة رأى أن تكون حدود هذا الوطن في خطوط التقسيم نفسها لعام ١٩٤٧، وثانيهما: أن تكون صحراء النقب للفلسطينيين مع ربط مصر بالأردن بطريق بري<sup>(٢٨)</sup>.

بيد أن (إسرائيل) رفضت هذين المطلبين، وبذلك لم تنجح المهمة التي جاء من أجلها أندرسون وانهارت آمال الإدارة الأمريكية لتحقيق السلام بين العرب و(إسرائيل) عن طريق تمويل مشروع السد العالي. في غضون ذلك، بدأت الإدارة الأمريكية الخطوات التمهيديّة لاتخاذ قرار سحب عرضها لتمويل المشروع، إلى جانب الضغوط التي مارستها (جماعات الضغط) Pressure Groups<sup>(٢٩)</sup>، اليهودية على صناع القرار الأمريكي للحيلولة دون مشاركتها في مشروع السد لاسيّما بعد إخفاق مهمة أندرسون<sup>(٣٠)</sup>.

وما فاقم الخلافات في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر هو الخلاف الأيديولوجي بين الطرفين فيما يتعلق بسياسة الحياد، ففي حين رأت مصر في مبدأ الحياد أنسب السياسات التي يمكن لها أن تتبعها لإقامة علاقات مع الكتلتين الغربية والشرقية، دون الانحياز لأي منهما، إذ أنها عانت طويلاً من جراء التحالف مع بريطانيا. مما جعلها تتبذ فكرة الانضمام إلى دولة كبرى خارج منطقة الشرق الأوسط أياً كانت، بالمقابل، ارتكزت السياسة الخارجية الأمريكية على التكتلات والأحلاف في المناطق الحيوية لضمان كسب أكبر عدد من الدول إلى معسكرها، في محاولة منها للحد من التوغل السوفيتي في تلك المناطق<sup>(٣١)</sup>.

نتيجة ذلك، سعت الولايات المتحدة اتباع سياسة تكتيكية لتضمن اجتذاب الدول المحايدة إلى جانبها، وهذا ما عبر عنه الرئيس أيزنهاور في أحد تصريحاته، إذ ذكر " أن أمريكا لا تمانع في اتباع بعض الدول سياسة الحياد، ولكن بشرط أن يكون حياداً حقيقياً وأن أمريكا نفسها ظلت محايدة طوال مائة وخمسين عاماً وليس معنى هذا أنها تحبذ هذه السياسة، خاصة أن الدول التي تحالفت معنا تطورت من الجوانب الاقتصادية والعسكرية"<sup>(٣٢)</sup>.

استمرت وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين على موقفهما المتشدد إزاء مبدأ الحياد الذي اعتبره عملاً عدائياً وموجه ضد أمريكا ويعمل على تشجيع المصالح السوفيتية، ولا يعد هذا تبايناً من حيث المبدأ بين دوائر البيت الأبيض وبعض الهيئات التنفيذية الأمريكية تجاه الحياد، بدليل أنه كان أحد الأسباب الرئيسية في اتخاذ قرار الولايات المتحدة سحب عرضها لتمويل مشروع السد العالي، فضلاً عن الاتهامات التي وجهتها الدول المناصرة لـ(حلف بغداد) إلى الولايات المتحدة من أنها تكافئ الدول المناهضة لسياستها في منطقة الشرق الأوسط بتقديم المساعدة لهم<sup>(٣٣)</sup>.

نتيجة لتعثر الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها من وراء مساهمتها في مشروع السد، قررت سحب عرضها بالاشتراك مع بريطانيا، مع ذلك، لم يخبر مصر بنيتها؛ بل اتخذت سياسة التسوية والمُماطلة، بحجة أن موضوع تمويل السد يحتاج إلى دراسات قد

تستغرق بعض الوقت، وأنه في حالة لجوء مصر لطلب العون من الاتحاد السوفيتي، فإن الولايات المتحدة سوف تحرض السودان وتحثها على عدم اتمام الاتفاق بشأن تقسيم مياه النيل مع مصر لإفشال المشروع<sup>(٣٤)</sup>.

ومما يؤكد نية الإدارة الأمريكية في سحب تمويلها للمشروع، أنها قررت في حال عدم استخدام مصر للأموال المخصصة لها لتمويل المراحل الأولى لمشروع السد - (٥٤,٦) مليون دولاراً - حتى نهاية السنة المالية ١٩٥٦؛ فإنها ستحول تلك الأموال إلى استخدامات أخرى، وذلك ما أوضحه أحد مسؤولي الخارجية الأمريكية لأحد أعضاء السفارة المصرية بواشنطن عندما استفسر منه الأخير عن إمكانية تحويل الأموال لمشروع السد العالي في السنة المالية ١٩٥٦ لتوظف في مشروعات أخرى للتنمية الاقتصادية في مصر، فكان رد المسؤول الأمريكي أنه نظراً لضخامة المساهمة المقدمة للمشروع باعتباره أكبر المشروعات الاقتصادية المصرية، لا يمكن تحويل تلك الأموال إلى مساعدات اقتصادية أخرى كما يتعذر إرجائها للسنة المالية التالية، في الوقت نفسه، أعرب أعضاء اللجنة المالية التابعة للكونغرس الأمريكي في ١٩ حزيران ١٩٥٦ عن الرغبة في عدم الارتباط بأي أموال لمشروع السد العالي لمصر من الأموال المخصصة لعام ١٩٥٧ ما لم يتم التشاور مسبقاً معها، وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي دالاس لرئيس اللجنة أن الحكومة سوف تأخذ ذلك في الاعتبار<sup>(٣٥)</sup>.

ولما كانت الإدارة الأمريكية قد بيتت النية في عدم المشاركة في تمويل مشروع السد العالي، ظلت تترقب الأحداث كي تتخذها ذريعة لبدء الخطوات التمهيدية لسحب عرضها؛ فوجدت في اعتراف مصر بالصين الشعبية إحدى تلك الذرائع التي يمكن أن تستند إليها، فعقب إعلان مصر اعترافها بحكومة الصين الشعبية في ١٦ أيار ١٩٥٦، عقد لقاء في اليوم التالي بين السفير المصري بواشنطن الدكتور احمد حسين ١٩١١-١٩٨١، ووزير الخارجية (دالاس)، أعرب له الأخير عن استياء الحكومة والرأي العام الأمريكي من اتخاذ مصر لتلك الخطوة التي عدتها عملاً عدائياً ضد المصالح الأمريكية، وأنه في الوقت الذي تسعى فيه لتحسين العلاقات مع مصر فإن الأخيرة عملت على توتر العلاقات، وأن اعترافها بالصين الشعبية الأول دليل على ذلك، لاسيما أنها لم تلمح مسبقاً باتخاذ تلك الخطوة، وبهذا

الإجراء تدفع الحكومة المصرية الإدارة الأمريكية بتعزيز المساعدات المقدمة لإسرائيل ، فأجابه السفير المصري "أن اعتراف مصر بالصين الشعبية اقتضته مبررات داخلية خاصة بسياسة مصر وأنها لا تهدف من ورائه الإساءة لعلاقتها مع أمريكا أو أية دولة أخرى" وأبدى دهشته من الضجة التي أثارته الولايات المتحدة عقب اعتراف مصر بالصين في حين أن دول أخرى كثيرة سبق لها الاعتراف بالصين ومن بينها بريطانيا - حليفة أمريكا الرئيسة - ولم تتعرض لمثل تلك الانتقادات (٣٦).

اتضح مما ورد بحديث وزير الخارجية الأمريكي رغبة أمريكا التدخل في سياسة مصر الخارجية وفي صنع القرار المصري وهذا ما لم تقبله مصر .

وتماشياً في إظهار الولايات المتحدة عدم ارتياحها لتلك الخطوة المصرية، صرح وزير الخارجية الأمريكي دالاس في مؤتمر صحفي في ٢٢ آيار ١٩٥٦ قائلاً "أن أمريكا كانت تتعاطف مع عبد الناصر لتعزيز استقلال بلاده ولكنها لا يمكن أن تتعاطف معه عندما يصل الأمر بتعاون مصر مع السوفييت أو باعترافها بالصين الشعبية ، إذ أنه بعد إجراء يؤثر على المصالح الأمريكية" (٣٧)، ورغم ذلك حرصت الحكومة الأمريكية على ألا تقدم احتجاجاً رسمياً لمصر إزاء اعترافها بالصين الشعبية لخشيته من أن تتعاطف أي دولة من دول الجامعة العربية مع مصر وتحذو حذوها في الاعتراف بالصين في الوقت الذي رغبت فيه أمريكا أن تتحى تلك الدول عن اتخاذ مثل هذه الخطوة قدر المستطاع.

في السياق نفسه، وجدت الإدارة الأمريكية في عدم توصل مصر مع السودان حتى منتصف عام ١٩٥٦ لاتفاق لتقسيم مياه النيل بينهما ذريعة أخرى لإعلان سحب عرضها لتمويل مشروع السد . فقد كان الاتفاق المبدئي أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدتها لمصر في تمويل المشروع قبل التوصل إلى اتفاق مع السودان حول تقسيم المياه بينهم، ولكن مصر أعلنت بعد ذلك أنها لن تبدأ أية خطوات تنفيذية للعمل في المشروع قبل إبرام ذلك الاتفاق؛ لخشيته من أن تتعرض لموقف مساومة من جانب السودان يجعلها توافق على بعض شروطهم حتى ولو لم تكن للسودان أحقية فيها : وذلك لرغبتها في استكمال المشروع دون توقف لمدة طويلة (٣٨).

وبهذا الصدد، تعود أولى الخطوات التي اتخذتها مصر للتفاهم مع السودان بشأن السد العالي إلى آب عام ١٩٥٤. ففي ذلك التاريخ أرسلت الحكومة المصرية مبعوثاً إلى السودان، للتشاور معهم لإبداء استعداد مصر للمشاركة في إقامة خزان الرُوصيرُص - في السودان الذي سيوفر كميات من المياه للسودان، والذي يتطلب إنشائه اجراء تعديل في الاتفاقية القائمة بين البلدين التي تنظم استخدامات مياه النيل بينهما، ويقضى بتخلي مصر عن جزء من حصتها من مياه النيل للسودان، وقد وافقت مصر على ذلك لرغبتها في الحصول على موافقة السودانيين علي إنشاء السد العالي الذي إلى جانب ما سيعود به من فوائد على مصر فإنه سيوفر للسودان في الوقت نفسه كميات من المياه تصل إلى ثلاثة أضعاف ونصف ما تستخدمه السودان قبل إنشاء السد ، وتلك الكميات كانت قابلة للزيادة مع احتياجات السودان من المياه لمدة خمسين عام مقبل (٣٩).

من جانبها، وافقت حكومة السودان على أن تقوم مصر ببناء السد العالي ولكنها وضعت بعض الاشتراطات لذلك، منها أن يتم تحديد نصيب السودان في مخزون مياه النيل مسبقا قبل أن تبدأ مصر في بناء السد ، بحيث تقي تلك المياه التي ستحصل عليها بكافة احتياجات التنمية بها مستقبلا ، وعلى الرغم من موافقة البلدان على الشرط الأخير إلا أنهما لم يتوصلا حتى نيسان ١٩٥٦ إلى اتفاق بخصوص تقسيم مياه النيل بينهما ، إذ أنه في الوقت الذي رغبت فيه السودان تقسيم المياه التي ستخزن قبل حساب ما سيفقد عن طريق التبخير ، بينما رغبت مصر تقسيم المياه بينهما بالتساوي بعد استقطاع ما سيفقد نتيجة التبخير (٤٠).

يتضح من مجريات الأحداث أنه كان للولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا دوراً في إرجاء إتمام الاتفاق بين مصر والسودان حول مشروع السد، وما يؤكد ذلك تحريض الدولتين لكل من السودان وأثيوبيا بعدم الموافقة على المشروع. وبهذا الصدد، ناشد السودانيون الإدارة الأمريكية ألا تقدم أي منحة لمصر ما لم توافق على تقسيم عادل للمياه التي ستخزن عن طريق السد العالي وحرية كل بلد في استخدام تلك المياه وإقامة المنشآت التي تراها مناسبة

لمصلحتها<sup>(٤١)</sup>. وبذلك نلاحظ رغبة كل من أمريكا والسودان في عدم إتمام الاتفاق مع مصر بشأن مشروع السد العالي.

عُقِدَ لقاء بين السفير المصري بواشنطن - عقب عودته من القاهرة حيث كان يجري بعض المشاورات مع المسؤولين بخصوص السد العالي - ووزير الخارجية الأمريكي وبعض مساعديه في ١٩ تموز ١٩٥٦، أعلن الوزير الأمريكي للسفير المصري سحب أمريكا لعرضها المشاركة في تمويل السد، وعزى ذلك لعدة أسباب، منها:

١- أن الاقتصاد المصري أصبح في وضع غير مشجع للاستمرار في المشروع، إذ سيتكلف ما يقرب من مليار و ٣٠٠ مليون دولاراً تتحمل مصر منها ٩٠٠ مليون دولاراً بالعملة المحلية، وان ذلك المبلغ سيمثل عبئاً على الاقتصاد المصري لن يستطع أن تتحمله.

٢- أن مصر لن تنجح في إبرام اتفاقيات مع دول حوض النيل والمتمثلة في السودان وأثيوبيا وأوغندا - بخصوص تقسيم المياه بينهم.

٣- قيام مصر برهن انتاجها من القطن - أهم سلعتها التصديرية - سداداً لديون صفقة الأسلحة التشيكية.

٤- أن الإدارة الأمريكية لا تحبذ المشاركة في إقامة مشروع يواجه معارضة كبيرة في الكونغرس، نتيجة لضغط ممثلي ولايات الجنوب وخشيتهم من منافسة القطن المصري لأقطانهم في الأسواق العالمية لتوقعهم زيادة المساحات التي ستزرع به عند توفير كميات كبيرة من المياه نتيجة لبناء السد.

٥- معارضة ممثلي بعض الولايات الأمريكية التي هي بحاجة إلى إقامة سدود أصغر بكثير من السد العالي واتهامهم للحكومة الأمريكية بأنها في الوقت التي تقبل المساهمة في مشروع ضخم لإقامة سد في مصر، تتأخر في الموافقة على إقامة سدود بتكلفة أقل بكثير في ولاياتهم.

٦- أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية اصابها الفتور في الآونة الأخيرة، لاسيما وأن مصر تشجع بعض الدول العربية لابتياح السلاح من دول أوروبا الشرقية وبذلك تسيئ علاقات أمريكا مع تلك الدول، مع ذلك، فإن للولايات المتحدة على استعداد

لمساعدة مصر في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق المساهمة مستقبلاً في مشروعات أخرى أقل ضخامة من مشروع السد (٤٢).

من جانبه، أكد السفير المصري لوزير الخارجية بناء على تأكيدات الرئيس عبد الناصر له، أن مصر لا تحرض أية دولة على شراء السلاح من الاتحاد السوفيتي ولم تحت المملكة السعودية على عدم الاستمرار في شراء الأسلحة الأمريكية، ولم تعترض على بناء قاعدة جوية أمريكية في الظهران، بدليل أن الرئيس عبد الناصر أعطى تعليماته للمدرسين المصريين والعاملين في الدول العربية بعدم التدخل في السياسة الداخلية للدول التي يقيمون بها. كما ذكر أن الرئيس مستاء من الاتهامات التي توجهها الإدارة الأمريكية لأنها ليست لها أساس من الصحة ولا يوجد دليل لإثباتها (٤٣).

وفيما يتعلق بالمبررات التي استندت إليها الإدارة الأمريكية في إعلان سحبها للعرض الخاص بالمساهمة في تمويل مشروع السد يمكن تنفيذها وإثبات عدم مصداقيتها، ففيما يخص وضع الاقتصاد المصري، صرح وفد المصرف الدولي أثناء زيارته لمصر في حزيران عام ١٩٥٦، أن الاقتصاد المصري لم يطرأ عليه أي تغيير طوال ستة أشهر منذ أن تقدمت أمريكا وبريطانيا بعرضهما في تمويل المشروع. كما لا أساس من الصحة لما أدعته أمريكا من تدهور الاقتصاد المصري نتيجة لرهن قطنها سداداً لقيمة صفقة الأسلحة التشيكية؛ بدليل أن مصر جدولت قيمة الصفقة على مدى اثنتا عشر عاماً، بمعدل ما قيمته من سبعة إلى ثمانية ملايين جنيها سنوياً وهذا المبلغ لا يؤثر بالطبع بدرجة كبيرة على ميزانية الحكومة المصرية آنذاك، لاسيما وأن أمريكا تعلم ذلك الوضع مسبقاً قبل تقديمها لعرضها الخاص بالسد (٤٤).

أما بالنسبة لما أثاره نواب ولايات الجنوب الأمريكية من ضجة في الكونغرس من تخوفهم من مسألة منافسة القطن المصري لأقطانهم في الأسواق العالمية غير حقيقي، إذا أن إحدى الشركات الأمريكية تدعي (شركة ارثر د. ليتل ) Arthur D Little Incorporation (٤٥)، أوردت في دراسة أعدتها في نهاية عام ١٩٥٥ أن التقديرات المبدئية أوضحت زيادة رقعة الأراضي التي ستكون قابلة للزراعة بإتمام إنشاء السد العالي بعد توفير

كميات من المياه، وأن الشركة بصدد إجراء مشاورات مع بعض مسئولى الحكومة المصرية لإبداء استعدادها للمساهمة المالية في مشروعات خاصة بالأراضي التي ستستصلح لزراعة مساحات كبيرة بالخضر والفواكه التي يمكن أن تعد للتصدير للأسواق الأوروبية المتاخمة لمصر لتوفير عملات أجنبيه لها ، ومما يشجع تلك الشركة للتفكير في المساهمة في مثل هذه المشروعات ما رآته من اتجاه في مصر يسعى للعمل على تنويع الانتاج الزراعي للتخلص من سيطرة القطن عليه. إذ إنَّ من البديهي ألا تخصص مصر أراضي جديدة مستصلحة لزراعة مساحات أكبر من القطن، فضلا عن ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت المتحكمة في أسعار القطن عالميا باعتبارها تزرع ما يعادل (٧٠-٨٠%) من محصول القطن في العالم، لذا فهي تحرص دائماً على استمرار تحسن اسعاره لحماية المنتج الأمريكي<sup>(٤٦)</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن وزير خارجية الأمريكي دالاس قد تعرض لهجوم كبير باعتباره أنه هو الذي قام بتبليغ قرار سحب العرض الأمريكي وأن البيان الذي وزعه على الصحف لنشره في هذا الصدد تضمن عبارات متشددة أثارت مشاعر المصريين، كما لا يمكن اغفال دور الكونغرس والرئيس أيزنهاور باتخاذ ذلك الإجراء، وذلك ما أكده دالاس في حديث له مع سفير إحدى الدول الأوروبية في واشنطن، بأنه سبق له التشاور مع الرئيس قبل اعلانه لهذا القرار<sup>(٤٧)</sup>. وعليه، فإن دالاس ليس المسؤول وحده عن اتخاذ قرار سحب العرض الأمريكي. وفي اليوم التالي لسحب الولايات المتحدة الامريكية عرض تمويل السد العالي أي ٢٠ تموز ١٩٥٦ قامت بريطانيا بسحب عرضها هي الأخرى مبررة ذلك بنفس الأسباب الاقتصادية التي دعت أمريكا لسحب عرضها، وقد قُوبل ذلك القرار بارتياح في الدوائر الرسمية الأمريكية التي عدته تماثلاً للسياسة البريطانية مع سياسة حليفها أمريكا، وحين أبلغ متحدث باسم الخارجية البريطانية السفير المصري بلندن بهذا القرار، أعرب الأخير عن استيائه من الموقف البريطاني وتساءل عما إذا كان هذا القرار يعبر عن رأى الحكومة البريطانية ، أجابه المسؤول البريطاني أن الحكومتين البريطانية والأمريكية سبق أن تشاورتا ووصلتا إلى النتيجة نفسها والتي مفادها سحب العرض<sup>(٤٨)</sup>.

يظهر أنه على الرغم من توافق الحليفتين في اتخاذ قرار سحب العرض، إلا أن الولايات المتحدة أخذت المبادرة في الإعلان عن القرار لتثبت أنها قد أصبحت مستقلة عن السياسة البريطانية حيال منطقة الشرق الأوسط، وأنها لم تعد تبني سياستها للمنطقة كرد فعل للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط؛ بل اضحّت صاحب القرار الأول والموجه لتلك السياسة وتخلصت بذلك من تبعية ردود فعل السياسة بريطانيا في الشرق الأوسط والتي ظلت تمارسها للعديد من السنوات عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي أنها أصبحت في المحركة للأحداث تجاه المنطقة.

وعقب سحب عرض أمريكا وبريطانيا مساهمتها في مشروع السد، سحب المصرف الدولي في الرابع والعشرين من تموز عام ١٩٥٦ عرضه للمساهمة في تمويل المشروع والمتمثل في تقديم قرض لمصر، ويعزى هذا القرار الذي اتخذه المصرف لعدة أسباب من أهمها، أنه سبق أن ربط تقديم القرض للمشروع باستمرار عرض العون الأمريكي البريطاني المشترك له، علاوة على نفوذ أمريكا في المصرف باعتبارها من أكبر المساهمين في رأسماله وصاحبة ثلث أصوات مجلس إدارته، وبالتالي كانت تؤدي دوراً كبيراً في توجيه سياسات المصرف نحو الإقراض الخارجي<sup>(٤٩)</sup>. وما يؤكد ذلك أنه رغم اقتناع ممثلي المصرف الذين قاموا بدراسات المشروع، وقدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بالتزاماته، بيد أن المصرف لم يتمكن من مواصلة استعداده لتقديم القرض لمصر عقب توقف كل من أمريكا وبريطانيا في المساهمة في المشروع.

لا شك أن مصر لم تفاجأ بإعلان أمريكا سحب عرض العون لمشروع السد العالي في (١٩ تموز ١٩٥٦)، إذ أنها كانت تعلم بنية الحكومة الأمريكية والبريطانية قبل إعلانهما بالسحب، بدليل أن مصر فكرت قبل إعلان السحب الأمريكي بمدّة قصيرة البحث عن مصدر غربي آخر للتمويل، وقد وقع الاختيار على ألمانيا الغربية كنتيجة منطقية لاشتراك الشركات الألمانية في الدراسات الخاصة بالمشروع منذ البداية، وما أبدته في أواخر عام ١٩٥٥ من رغبتها للمشاركة في التعاقد على تنفيذ المشروع مع اتحاد من بعض الدول الغربية الأخرى قبل تقديم أمريكا وبريطانيا عرضهما المشترك، وبهذا الصدد، أرسل عبد

الناصر مبعوث شخصي المهندس ( حسن ابراهيم ) إلى المانيا لاستطلاع رأي الشركات والحكومة الألمانية عن مدى قابليتهم للمشاركة في المشروع في ذلك الوقت - أي في منتصف عام ١٩٥٦ - ومع استعداد الشركات الألمانية للمساهمة في المشروع اشترطت مصر الحصول على ضمان من الحكومة الألمانية نفسها، بمعنى أن تتحمل الشركات جزءا من التمويل وتتحمل الحكومة الألمانية الجزء الباقي، ولكن ابغت الحكومة الألمانية المبعوث المصري بأنها لن تتمكن من المساهمة في المشروع<sup>(٥٠)</sup>.

لاريب أن الحكومة الألمانية قد اتخذت هذا القرار تحت ضغط من امريكا، إذ أنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخروجها منهزمة وتعرضها للتقسيم وتبعيتها للمعسكر الغربي لم تكن في وضع يسمح لها بالانفراد بوضع قرارات سياستها الخارجية، بل كانت تتعرض لضغوط أمريكية، وقد أرادت أمريكا من وراء ايعازها لألمانيا عدم قبول المشاركة في المشروع أن تؤكد لمصر وحدة سياسة المعسكر الغربي في رفض تمويل المشروع وألا تشذ المانيا عن تلك القاعدة.

### ثالثاً: الموقف الامريكي من اعلان مصر تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ .

كان الرد المصري على قرار سحب العرض الأمريكي البريطاني للمشاركة في تمويل السد العالي متمثلاً في إعلانها تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وتحويلها إلى شركة مساهمة مصرية وذلك في ٢٦ تموز ١٩٥٦ إذ كان الرئيس عبد الناصر مصمماً على تأميم الشركة ليتوافق ذلك الإجراء مع سياسته القومية التي طالب بها، بهدف إزالة أي مظهر من مظاهر السيطرة الأجنبية على الأراضي المصرية، وفي تصريح له عقب التأميم صرح بأن الخطوات الأولى لهذا الإجراء بدأت منذ أكثر من عامين من إعلانه. وهذا يعني أن قرار تأميم الشركة لم يأت نتيجة لسحب العرض الغربي؛ بل كان سبباً مباشراً له، إذ رأت فيه مصر الوقت المناسب كي تعلن قرار التأميم<sup>(٥١)</sup>.

وبهذا الصدد، ان قرار التأميم لم يكن ضربة مباشرة للمصالح الأمريكية بقدر ما كان ضد المصالح البريطانية والفرنسية، اذ لم يكن للولايات المتحدة أي سهم في شركة القناة، بينما كانت لبريطانيا وفرنسا النصيب الأكبر من الأسهم<sup>(٥٢)</sup>، إذ قُوبِلَ إعلان مصر تأميم

القناة بمعارضة شديدة من قبل بريطانيا وفرنسا مع أنهما كانتا على يقين من أن الشركة ستؤول للحكومة المصرية بعد اثنتا عشر عامًا من تاريخ التأميم، فضلاً عن علمهما بنية الحكومة المصرية عدم تجديد عقد امتيازها (٥٣).

تضامنت الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا، في موقفهما من قضية تأميم مصر لشركة القناة، مع أن القناة لم تكن ذات قيمة حيوية بالنسبة لها سواء من ناحية نسبة حصتها في أسهم الشركة، أو من حيث الاعتماد عليها كشريان ملاحى رئيس بخدم تجارتها الخارجية، وربما يعزى الموقف الأمريكي إلى رغبتها في الحفاظ على قناة بنما (٥٤) لأهميتها البالغة بالنسبة لها، وخشيتها من أن تتعرض مصالحها النفطية للخطر في منطقة الشرق الأوسط في حالة ما إذا أقدمت أي دولة من دولها على السير في خطى عبد الناصر فيما يتعلق بالتأميم، فضلاً إلى تأكيد زعامتها للمعسكر الغربي بالنسبة لشؤون الشرق الأوسط.

أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً بعد يومين إعلان التأميم ، أعربت فيه عن احتجاجها إزاء هذا الإجراء المصري، كما أعلنت أن وزير خارجيتها سوف يجتمع بنظرائه وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا للتشاور عما يتعين اتخاذه بصدد تأميم شركة القناة. فبدأت أولى خطوات الاتفاق فيما بينهم على تجميد أرصدة مصر لديهم، لكي تستخدم ذلك كوسيلة للضغط على مصر، وفي ٣١ تموز ١٩٥٦ قامت الولايات المتحدة بتجميد أرصدة شركة قناة السويس لديها ووضعها تحت قيود لا يمكن السحب منها إلا بتراخيص من وزارة الخزانة الأمريكية، مُبررة ذلك بحمايتها من محاولة استيلاء الحكومة المصرية عليها، لحين تسوية مشكلة القناة مع الحكومة المصرية، أما عن تجميدها أرصدة الحكومة المصرية، فأوضحت أنها اتخذت ذلك الإجراء حتى تكون ضماناً في حالة ما إذا طالبت شركة قناة السويس المنحلة السفن الأمريكية التي تمر بالقناة برسوم، نظير مرورها، والتي يتم دفعها في ذلك الوقت للحكومة المصرية، أما بالنسبة للمبالغ التي تحصل عليها مصر بالدولارات بعد ذلك التاريخ نتيجة معاملاتها فقد تركت حرة دون تجميد (٥٥).

ومع غياب توافر إحصاءات بقيمة المبالغ التي جمدها الولايات المتحدة الأمريكية إلا

أنه طبقا للتقارير التي أعدها (المصرف الفيدرالي المركزي بنيويورك The Federal Reserve Bank of New York)، يتبين أن قيمة أرصدة الحكومة المصرية في الأول من آب ١٩٥٦ والتي تم تجميدها والممثلة في رصيد البنك الأهلي وأرصدة خاصة بالأفراد ورجال الأعمال بلغت ٤٣,٥ مليون دولاراً. كما بلغ رصيد شركة قناة السويس في ذات التاريخ ٤٠,٩ مليون دولاراً، ليصل مجموع ما جمد من أرصدة مبلغ ٨٤,٤ مليون دولاراً، وحتى مطلع تشرين الأول من العام نفسه تم منح تراخيص في حدود ٢ مليون دولاراً، سُحِبَتْ خصماً من رصيد الحكومة المصرية وفاءاً لمصروفات بعثاتها الدبلوماسية في الولايات المتحدة<sup>(٥٦)</sup>.

لا شك، أن تجميد الولايات المتحدة الأمريكية لأرصدة الحكومة المصرية لديها أثراً سلبية على العلاقات الاقتصادية بين البلدين بصفة عامة ولاسيما في المجال التجاري، فعلى سبيل المثال كانت مصر في أيلول ١٩٥٦ في حاجة ماسة لبعض الأدوية والتجهيزات الطبية، فضلاً عن بعض المبيدات لرشها في القرى والمزارع لحماية الساكنين فيها من أخطار الأوبئة، وبما أن أمريكا وبريطانيا وفرنسا كانوا يعدون المصدر الرئيس لحصول مصر على تلك النوعيات، فقد تقدمت مصر بطلب للسفارة الأمريكية بالقاهرة لإجراء مساعيها لدى الحكومة الأمريكية لإمكانية حصول مصر عليها، بشرط ان تخصم من أرصدة الحكومة المجمدة لديها، وقدرت تلك الاحتياجات بحوالي مليون دولاراً، لكن قسم التمويل الدولي التابع لوزارة الخارجية أوصى بالألا يُفرج عن أية أرصدة مجمدة لديها<sup>(٥٧)</sup>. وهذا ببين مدى تعنت الحكومة الأمريكية في عدم الإفراج عن جزء من أرصدة مصر مقابل شراء السلع والخدمات الضرورية.

نتيجة ذلك، لم تقف مصر مكتوفة الأيدي إزاء تجميد أمريكا لأرصدها لديها؛ بل سعت جاهدة للتوصل إلى تفاهم مع المسؤولين الأمريكيين للإفراج عنها، فألى جانب مساعي وزير المالية المصري والسفير المصري بواشنطن أرسل الرئيس عبد الناصر في منتصف تشرين الثاني عام ١٩٥٦ مبعوثاً شخصياً له إلى واشنطن - مصطفى أمين - لمناقشة

مسألة الأرصدة المجمدة، وفي لقاء تم بين المبعوث المصري وبصحبه السفير المصري بواشنطن وبعض مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية،

اعرب الجانب المصري للمسئولين الأمريكيين عن مدى استيائهم من تجميد الأرصدة وتبريرها ذلك بأن هذه الأموال قد جمدت إلى أن تسوي تعويضات شركة القناة، ومع أن أمريكا لم تكن تملك إلا نصيباً ضئيلاً يكاد لا يذكر من أسهم الشركة بشكل يدعوها لاتخاذ ذلك القرار، وحتى لو افترض أن مصر قد قبلت تجميد أرصدة شركة القناة فهي لا تقبل تجميد أرصدة المصرف الأهلي مما أعاق نشاط مصر التجاري مع أمريكا، كما أوضح الجانب المصري أن بريطانيا وفرنسا فقدتا (بعد العدوان الثلاثي)<sup>(٥٨)</sup>، الكثير من مكانتهما التجارية والصناعية ليس في السوق المصرية فقط؛ بل في العديد من أسواق الشرق الأوسط، ويرى أنه في حالة إفراج الولايات المتحدة الأمريكية عن الأرصدة المجمدة لديها أن ذلك سيعود بالفائدة عليها، إذ يمكنها من زيادة نشاطها الاقتصادي في تلك الأسواق<sup>(٥٩)</sup>.

#### الخاتمة:

في ضوء مما سبق تبين موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء السد العالي، عليه يمكن الوقوف على بعض المؤشرات التي حكمت ذلك الموقف والتي تمثلت في فكرة قبول أمريكا المساهمة في تمويل المشروع، فقد رأت أن مشروع السد من أهم مشروعات التنمية الاقتصادية بالنسبة لمصر، كما أن حكومة ثورة تموز ١٩٥٢ أولته أهمية بالغة في الوقت الذي لم يكن يتوافر لمصر تغطية كل مستلزمات المشروع من العملات الأجنبية طبقاً للتقديرات التي وضعها المختصون الذين قاموا بدراسة المشروع، ومن هذا المنطلق فكرت أمريكا في المساهمة في تمويل جزء من العملات الأجنبية التي يحتاجها المشروع، لما سيجرب عليه من فوائد على عامة الشعب المصري، بغية تدعيم مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تحجيم التأثير الذي خلفه تشدها إزاء طلب مصر للسلاح من الكتلة الشرقية.

ومن الملاحظ أن أمريكا قبلت مشاركة كل من المصرف الدولي وبريطانيا في توفير جزء من العملات الأجنبية لتمويل المشروع مع أن الاقتصاد الأمريكي كان قادراً على الوفاء

بكل التزامات المشروع من العملات الأجنبية بمفرده، ومما يؤكد ذلك أن دولاً أخرى أقل قدرة اقتصادية من أمريكا عرضت استعدادها لتغطية تكلفة احتياجات المشروع من العملات الأجنبية بالكامل كألمانيا، والاتحاد السوفيتي فيما بعد، ويكمن السبب وراء قبول أمريكا مشاركة المصرف الدولي لإضفاء الصبغة الدولية على المساهمة الغربية، في الوقت الذي كانت تتحكم في تقرير سياسة المصرف الاقراضية لما لها من نفوذ كبيرة فيه ، أما بالنسبة للمشاركة البريطانية ، فمع أنه يبدو أن موقف أمريكا كان غريباً، إذ بينما تسعى للحد من النفوذ البريطاني ولكن في الوقت نفسه- تقبل مشاركتها لها في تمويل المشروع، ويرجع ذلك لكونها تدرك جيداً أن بريطانيا ما تزال لها مصالح كبيرة في مصر، وأيضاً لتفادي اعتراضها على القيام بمشروع السد بمفردها ، كما أنها أيقنت أن حجم المساهمة البريطانية ستكون أقل بكثير من مساهمتها، وبذلك تبدو أمريكا للمصريين بأنها الدولة التي يمكن الاعتماد عليها وإن بريطانيا لم تعد صاحبة الأولوية في مصر.

بيد أن سرعان ما تغير موقف الولايات المتحدة الامريكية حيال تمويل المشروع بأن قررت سحب عرضها ، ورغم أنه لا يمكن تجاهل المؤثرات التي أدت دوراً بارزاً في اتخاذ هذا القرار والتي من أهمها علاقاتها الخاصة بـ(إسرائيل) وسياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، فضلاً عن معارضة أصحاب المصالح بالكونغرس ، إلا أن تزامن تلك المؤثرات مجتمعة في عدم إعادة الانتخابات الرئاسية جعل لها دوراً أكثر فاعلية، إذ أن الرئيس أيزنهاور كان يسعى جاهداً لإعادة ترشيحه للرئاسة لدورة أخرى، فكان في حاجة لكسب أصوات (اللوبي الإسرائيلي) والكونغرس لترجيح كفته في الانتخابات، وربما لو كانت هذه العوامل لم تواكب الانتخابات الرئاسية الامريكية لما كان لها نفس التأثير على ما اتخذته من قرار لسحب العرض.

وباتخاذ الإدارة الامريكية والمعسكر الغربي قرار عدم المشاركة في تمويل مشروع السد، منح الفرصة لمصر التي كانت تنتظرها الإعلان تأمين شركة القناة، وقد عمل ذلك على تأثر العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا بقيامها بتجميد أرصدة مصر لديها وما ترتب على ذلك من تأثير على العلاقات التجارية، إلى جانب أثر التأمين على حجم

المعونات الأمريكية لمصر. ومن هنا يتبين أن مشروع السد العالي كان له أثر مزدوج على العلاقات المصرية-الأمريكية، ففي مرحلة ما هدف إلى توطيد تلك العلاقات وفي مرحلة أخرى أدى إلى تراجعها.

#### هوامش البحث:

(١) سد اسوان: تم بناء سد اسوان القديم عام ١٩٠٢ بمساعدة بريطانية في محاولة للسيطرة على فيضان مياه النيل، ومع الازدياد السكاني في مصر والحاجة الملحة الى تطوير قطاعات عديدة في الدولة المصرية كالزراعة والصناعة ظهرت الحاجة الى الاستفادة اكثر من فائض مياه النيل حيث كانت فكرة رجل الاعمال اليوناني الاصل (دانيوس) العامل في مجال الري والزراعة المصرية القائلة بإمكانية استخدام خزان أسوان القديم لتوليد الطاقة الكهربائية وذلك عام ١٩٤٨، وتطورت تلك الفكرة الى إنشاء سد جديد في منطقة أسوان ذو استيعاب اكبر للمياه، وقد اصبح ذلك المشروع من اهم اهداف ثورة يوليو منذ قيامها. يُنظر: مأمون شاکر إسماعيل، العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥٦ - ١٩٦٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٠.

(٢) مرثت صبحي غالي، العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، دار الآفاق العربية، ١٩٩٩)، ص ٢٦٤.

(3) P. J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt, (London, 1969) p.379.

(4) Aftab Kamal Pasha, Egypt's Relation with Soviet Union, Nasser and Sadat period, (Aligarh Muslim University, Aligarh, 1986), p.5.

(٥) سنان صادق حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر ١٩٥٢ - ١٩٥٦، رسالة ماجستير، كلية التربية - ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٥٦ - ٢٥٩.

(٦) روبرت مايرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢-١٩٧٢، ترجمة صليب بطرس، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ١٤١ - ١٤٢.

(٧) مرثت صبحي غالي، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

(٨) برنامج النقطة الرابعة: هو برنامج مساعدات تقني امريكي، مخصص للدول النامية، أعلن عن البرنامج لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان بمناسبة توليه منصب الرئاسة للمرة الثانية عام ١٩٤٩، وقد تحدث الخطاب عن الأهداف الأربعة لسياسة الخارجية الأمريكية، وقد أقر البرنامج، وخصص له مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي للسنة المالية ١٩٥٠ / ١٩٥١، كما شكلت لجنة في وزارة الخارجية الأمريكية تحت اسم مجموعة المساعدات التقنية أشرفت على البرنامج. يُنظر:

Glenn Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy, (New York, Facts On File, Inc., 2004), pp.304 – 305.

(9) Robert Mabro, the Egyptian Economy 1952-1972, (Oxford University Press, 1974), p.p. 88-89.

(١٠) المصرف الدولي: أسس في تموز ١٩٤٤ في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت أعماله في حزيران ١٩٤٦، ويعرف بـ (المصرف الدولي للإنشاء والتعمير ، International Bank for Reconstruction and Development- IBRD) ، ويُعدّ أهم مؤسسة لتسويق وتمويل ما تصدره الدول الصناعية من سلع إلى الأسواق العالمية، لاسيما الدول النامية. يُنظر:

(١١) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، (بيروت، دار النهار للنشر، ، ١٩٧٢)، ص ٩٥-٩٩.

(١٢) عقدت مصر مع الاتحاد السوفيتي في أيلول عام ١٩٥٥ صفقة لإمداد مصر بأسلحة من تشيكوسلوفاكيا بقيمة (٨٣) مليون دولار. وعلقت الخارجية البريطانية عن تلك الصفقة، "انها تمت مع الجيك لرغبة الرئيس عبد الناصر في ان يبدو بنظر العالم والغرب خاصة انه اقل ميلاً الى اليسار، إذ ان جيكوسلوفاكيا تعاملت سابقاً مع

(اسرائيل) وباعت لها الاسلحة اثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨ فضلاً عن ذلك، أن الهدف من اجراء جزء من المفاوضات في العاصمة الجيكية بدلاً من موسكو هو لتجنب لفت انظار الغرب لتلك الصفقة". يُنظر: محمد حسنين هيكل، قصة السويس: اخر المعارك في عصر العمالقة، (بيروت، ١٩٧٦)، ص ٢٨.

(١٣) علي الدين هلال، امريكا والوحدة العربية ١٩٤٥-١٩٨٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٣.

(١٤) جون فوستر دالاس: سياسي ودبلوماسي أميركي، ولد في العاصمة واشنطن عام ١٨٨٨، أكمل دراسته للحقوق عام ١٩٠٨، عمل بعد تخرجه في محاكم نيويورك، رشح بصفته قنصلاً لبلاده في باريس ضمن الوفد الأميركي في مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩، تولى عدة وظائف في اروقة وزارة الخارجية الأميركية، رشح للعمل في التفاوض في العديد من اللجان الدولية والمعاهدات والتحالفات الأوروبية، عمل كمندوب لبلاده في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في مؤتمر (سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، ترأس الوفد الأميركي المفاوضات خلال توقيع معاهدة السلام مع اليابان، شغل رئاسة مجلس الشيوخ الاميركي (تموز - تشرين الأول ١٩٤٩)، أستؤزر للخارجية للمدة (١٩٥٣ - ١٩٥٩)، كان له دوراً فاعلاً في الدبلوماسية الأميركية خلال الحرب الباردة. توفي عام ١٩٥٩. يُنظر:

Encyclopedia Americana, Vol.9, (USA, Americana Corporation Manufacture, 1979), p.463.

(١٥) محمد حسنين هيكل، نحن وامريكا، ط٢، ( القاهرة، دار العصر الحديث، ١٩٦٧)، ص ١٠٩-١١٠.

(١٦) حلف بغداد: كان تحالفاً عسكرياً تأسس في عام ١٩٥٥ لمواجهة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة. ضم الحلف في البداية العراق وتركيا، ثم انضمت إليهما بريطانيا وباكستان وإيران. للتفاصيل عن الحلف يُنظر: صبحي ناظم توفيق، حلف شمال الأطلسي وحلف بغداد في وثائق الممثلات الدبلوماسية العراقية قي أنقرة

## موقف الولايات المتحدة الأميركية من إنشاء السد العالي في مصر

(١٩٥٦-١٩٥٢)

واستانبول ١٩٤٥-١٩٥٧، (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣)، ص ٣٤٨-٣٦٣؛ عزيز شرف، شعوب آسيا وأفريقيا ضد حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور، (القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨)، ص ١٢-٢٧.

(١٧) مرثت صبحي غالي، المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(١٨) جمال عبد الناصر: ولد في مدينة الإسكندرية في عام ١٩١٨. التحق بالكلية الحربية في القاهرة في عام ١٩٣٧. اشترك في حرب عام ١٩٤٨ وحوصر مع فرقته العسكرية في منطقة "الفالوجا". نظم جماعة من الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة في ٢٣ تموز من عام ١٩٥٢. شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حزيران من عام ١٩٥٣. شغل منصب رئيس البلاد في عام ١٩٥٤. وفي العام نفسه، وقع معاهدة مع بريطانيا لجلاء قواتها عن قاعدة قناة السويس التي أممها في السادس والعشرين من تموز من عام ١٩٥٦، فكانت سبباً في العدوان الثلاثي على بلاده. ساند ثورتي الجزائر واليمن. في عهده قامت أول جمهورية عربية متحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨. استقال على إثر الهزيمة العسكرية التي منيت بها بلاده في حزيران من عام ١٩٦٧، لكنه عاد عنها تحت الضغط الشعبي. توفي في أيلول من عام ١٩٧٠. يُنظر: جمال مصطفى مردان، عبد الناصر والعراق، (بغداد، المكتبة الشرقية، ١٩٩٠)، ص ١١-٥٨.

(١٩) محمد حسنين هيكل، نحن وأمريكا، ص ١١٠.

(20) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Foreign Economic Policy; Foreign Information Program, Volume IX, Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State, , 9/ 12/ 1955,P.2.

ويرمز لها لاحقاً (F.R.U.S)

(21) F.R.U.S., Memo from Allen. NEA to Hoover. Under Secretary, dated , 22/10/1955. PP. 1-2.

(22) F.R.U.S., Memo. from Rountree to Hollister re High Avwen Dam, dated 23/4/1958. p. 4.

(23) F.R.U.S., Memo from the president of IBRD regarding high Dan project dated,16/12/1955,PP.4-7.

(24) Ibid., P.9.

(٢٥) مرثت صبحي غالي، المصدر السابق، ص ٢٧١.

(26) Selwyn Lloyd, Suez 1956: A personal account, (London, 1978), p. 28.

(٢٧) دوايت دافيد أيزنهاور: عسكري وسياسي أمريكي، وهو الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، ولد عام ١٨٩٠، ألتحق بالأكاديمية العسكرية الاميركية وتخرج برتبة ملازم ثان عام ١٩١٥، خدم في عدة قواعد عسكرية، منها قاعدة قناة بنما للمدة (١٩٢٢ - ١٩٢٤)، دخل مدرسة قيادة الأركان للمدة (١٩٢٥ - ١٩٢٦)، وبعد الحرب العالمية الثانية تدرج في الرتب العسكرية سريعاً حتى بلغ رتبة فريق أول، وعين رئيساً لأركان الجيش، تولى قيادة الجيش الأميركي في أوروبا، تميز بقدراته العسكرية في التخطيط والإدارة، انتخب رئيساً للولايات المتحدة عن الحزب الجمهوري في الرابع من تشرين الثاني ١٩٥٢، كان له دور مهم في الارتقاء لحل لإيقاف الحرب الكورية عام ١٩٥٣، دامت مدة رئاسته حتى عام ١٩٦١، وخلالها سجلت له أدواراً دولية مهمة، توفي في ٢٨ آذار ١٩٦٩. يُنظر:

Michael A. Genovese, Encyclopedia of the American Presidency, (New York, Facts On File, 2010), pp.166 – 168.

(٢٨) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ٤٥-٤٦.

(٢٩) جماعات الضغط: هي جماعات مُنظمة شكلت لخدمة مصالحها وممارسة التأثير والضغط غير المباشر في صنع القرار السياسي، وتختلف مصالحها باختلاف أهدافها وأشكالها (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المهنية وغيرها)، وتتخذ لها صيغاً

وأنماطاً مختلفة من المسميات، منها الجمعيات والمؤسسات والاتحادات والنقابات، كما أطلقت عليهم عدد من المصادر بـ(جماعات المصلحة Interest Groups)، وتعتمد في أداء مهامها على أفراد يُعرفون بـ(لوبي Lobby)، الذي أصبح اسماً مرادفاً لها. يُنظر: حسين عبد الحميد أحمد رشوان، في القوة والسلطة والنفوذ. دراسة في علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية، مركز دراسات الإسكندرية، ٢٠٠٧) ص ٢١٣-٢١٨.

(30) Peter Mansfield, the Middle East, (oxford University press, 1973), p. 227.

(٣١) وزارة الدفاع - هيئة البحوث العسكرية - حرب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، ج١، (القاهرة، مطابع الاهرام التجارية، د.ت)، ص ١١-١٢.

(٣٢) دونالد نيف، حرب السويس، كيف أدخل ايزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضر وعبد السلام رضوان، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠)، ص ١٦٧. (٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٣٤) جريدة الجمهورية، القاهرة، العدد ٨٥٥ في ١٩ نيسان ١٩٥٦.

(35) F.R.U.S., From Rountree to Hoover meeting with Ambassador Makins concerning Aswan Dam, dated 3/4/1956. p.p. 1-2.

(36) F.R.U.S., Memo, of conversation relating Egyptian relations, dated 17/5/1956. p.3.

(37) F.R.U.S., From Dulles to Carl Hayden, chairman Senate Appropriations committee, dated 23/5/1956.p.3.

(٣٨) جريدة الجمهورية، العدد ٨٨٠ في ١٧ آيار ١٩٥٦.

(٣٩) دونالد نيف، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

(40) F.R.U.S., Memo. of Conversaion re Aswan Dam. dated 13/7/56, pp. 1-2 .

(41) Ibid, Memo, of conversation re Aswan dam between Egyptian Ambassador, Washington and the Secretary and some of his assistants, dated 19/7/1956. p.p. 1-2.

(42) Ibid, pp. 4-5.

(43) Ibid, p.6.

(44) Ibid. From Hoover to S.O.S.. dated 20/6/1956. pp. 1-2.

(٤٥) آرثر دي ليتل: هي شركة استشارات إدارية دولية مقرها الأصلي في ماساتشوستس، أسست عام ١٨٨٦ أدت الشركة أدوارًا رئيسية في تطوير استراتيجية الأعمال كما تُعد الشركة شركة استشارات إدارية متعددة الجنسيات.

(46) F.R.U.S., From O'connor. Acting Assistant Secretary to Rutherford House t of Representative regards a report prepared by Arthur D. Little Inc., dated 28/6/1956, p.2.

(٤٧) دوايت ايزنهاور، مذكرات ايزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، (د.م، ١٩٦٩)، ص ٢٤-٢٥.

(48) F.R.U.S., Telegram from Foster (FO. spokesman, London's to SOS EL regards withdrawal of H.M.G. its offer, dated 20/7/1956. p.1.

(٤٩) جريدة الجمهورية، العدد ٩٤٧ في ٢٥ تموز ١٩٥٦.

(٥٠) وجيه عتيق، السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية ١٩٥٢-١٩٦٥، (القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩١)، ص ١١٨-١٢٥.

(51) Robert Stephens, Nasser: A political Biography, (London, 1971), p. 193.

(٥٢) تعود فكرة إنشاء قناة السويس الى فرديناند ديليبسبس الدبلوماسي الفرنسي الذي كان يعمل نائباً للقنصل الفرنسي في الإسكندرية ثم في القاهرة عام ١٨٣٢، وقدم عرضه

لإنشاء القناة الى الخديوي سعيد عام ١٨٥٤ وحصل منه على امتياز إنشائها الذي استمر لمدة خمسة عشر عاماً حيث افتتحت عام ١٨٦٩ وحصلت الحكومة المصرية على ٤٤% من أسهم الشركة ونسبة من الأرباح قدرها ١٥%، اما الأسهم الأخرى فقد احتفظ ديلسبس لكل دولة من الدول ذات الأساطيل البحرية الكبرى بنسبة معينة من الأسهم، فمثلاً احتفظ بعشرين ألف سهم للولايات المتحدة الأمريكية، الا ان الحكومة الأمريكية لم تشتتر من الأسهم المذكورة، بينما اشترت بريطانيا حصة مصر من الأسهم مقابل أربعة ملايين جنيه إسترليني دفعت للخديوي إسماعيل في عهد رئيس الوزراء البريطاني بنيامين دزرائيلي عام ١٨٧٥ نتيجة للأعباء المالية الكثيرة التي لم يكن الخديوي قادراً على ازالتها، الا ان حق مصر في الأرباح ظل كما هو حتى عام ١٨٨١ حينما اضطر الخديوي توفيق وللأسباب المالية ذاتها التي مر بها والده (إسماعيل) لبيع حصة مصر من الأرباح لإحدى المجموعات المالية الفرنسية. وفي عام ١٩٠٩ حاولت شركة القناة التفاوض مع الحكومة المصرية لتمديد اتفاق الامتياز لمدة أربعين سنة أخرى اي حتى عام ٢٠٠٨، الا ان الجمعية التشريعية في مصر عارضت ذلك مما أدى الى فشل المفاوضات. يُنظر: مأمون شاکر إسماعيل، العلاقات السياسية بين مصر و الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥٦-١٩٦٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٢؛ دونالد نيف، المصدر السابق، ص ١٥-١٦.

(٥٣) مرثت صبحي غالي، المصدر السابق، ص ٢٨٩.

(٥٤) قناة بنما: ممر مائي يعبر برزخ بنما، ويصل ما بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. وتُعد هذه القناة من أعظم الإنجازات الهندسية في العالم. عملت القناة بعد الانتهاء من شقها عام ١٩١٤. على تقصير مسافة رحلة السفن ما بين مدينة نيويورك وسان فرانسيسكو إلى أقل من ٨,٣٧٠ كم.

(٥٥) مصر وأمريكا، عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية-الأمريكية، (القاهرة، مطابع الأهرام، ١٩٧٦)، ص ٢٠.

(56) F.R.U.S., From Elating Arnold Federal Reserve Bank of N.Y. to Corbett. D.O.S., Blocked and free accounts of Egypt and the Suez Canal Co dated 2/10/1956. p.1.

(57) F.R.U.S., Memo. of Conversation regards visit of special emissary from Nasser to U.S .. dated 18/11/1956. p. 4.

(٥٨) العدوان الثلاثي: هي الحرب التي نشبت بين مصر من جهة وبين بريطانيا وفرنسا و(إسرائيل) للمدة (٢٩ تشرين الأول - ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦) بسبب اعلان مصر تأميم قناة السويس، وانتهت بعدما قدّم الاتحاد السوفيتي إنذاراً إلى الدول المعتدية في ( ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ ) ، محذراً من قيام حرب عالمية ثالثة، إذا لم تتسحب قواتها العسكرية من الأراضي المصرية، وعلى أثر هذا الإنذار وعدم تأييد الولايات المتحدة الامريكية للأعمال العسكرية، أعلن وقف إطلاق النار في الجبهات كافة ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ( تشرين الثاني ١٩٥٦ ) . يُنظر: ميسون عباس حسن الجبوري، أزمة السويس والموقف الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد . ٢٠٠٥، ص ١٧٣-١٧٥.

(٥٩) تجدر الإشارة إلى ان الارصدة المصرية بقت مجمدة لدى الولايات المتحدة حتى (حزيران ١٩٥٨)، بعد التوصل إلى اتفاق بين مصر وممثلي حملة الأسهم بشركة القناة. يُنظر: مرفت صبحي غالي، المصدر السابق، ص ٢٩٢-٢٩٣.